Jordan Journal of Islamic Studies

Volume 14 | Issue 4 Article 7

11-5-2018

الإرهاب وآثاره الاقتصادية على الأردن Terrorism and its Economic Implications for Jordan

Hiyam Muhammad Alzidaneen
Jordan University, h.alzidaneen@ju.edu.jo

Rima Al-Qaryouti
Jordan University

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois

Part of the Islamic Studies Commons

Recommended Citation

Alzidaneen, Hiyam Muhammad and Al-Qaryouti, Rima (2018) "الإرهاب وآثاره الاقتصادية على الأردن Terrorism and its Economic Implications for Jordan," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 14: Iss. 4, Article 7.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss4/7

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

الإرهاب وآثاره الاقتصادية على الأردن

د. هيام محمد الزيدانيين* د. ريما مصباح القريوتي**

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٧/٤/٩م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٧/١٢/٥م

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الآثار الاقتصادية لظاهرة الإرهاب على المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك من خلال بحث علاقة الإرهاب بالاقتصاد، والتعريف بالأسباب الاقتصادية المؤدية له، بالإضافة إلى آليات معالجته من منظور اقتصادي إسلامي. ومن المعلوم أن ظاهرة الإرهاب لها أسبابها ومسوغاتها ودوافعها، كما أنها تؤدي إلى نتائج سلبية خطيرة تؤثر على اقتصاد الأردن وتزيد من مديونيته ومن أعبائه المادية، لذلك يتوجب علينا المسارعة في علاج هذه الظاهرة الدخيلة على ديننا ومجتمعنا، فديننا الإسلامي صالح لكل زمان ومكان، وبين ثناياه العلاج الأمثل والحل الأنجع؛ لاستئصال هذه الظاهرة من جذورها، مما يعود بالنفع على البلاد والعباد.

Abstract

This study aims to explain the economic effects of the phenomenon of terrorism on the Hashemite Kingdom of Jordan by examining the relationship of terrorism to the economy, the definition of the economic reasons leading to it, and the relationship of terrorism to the economy, as well as mechanisms to deal with it from an economic and Islamic perspective. It is known that the phenomenon of terrorism has its reasons and justifications in terms of economic, and it leads to serious negative consequences affect the economy of Jordan and increase its debt, so we must quickly address this phenomenon alien to our religion and our society, our Islamic religion is valid for all time and place, Optimal and the most effective solution to root out this phenomenon, which will benefit the country and the people.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يقود الإرهاب الحياة إلى الرجعية والتخلف، والخوف والاضطراب، وانعدام الاستقرار، لذلك لا بد من تحقيق الأمن والطمأنينة لجميع أفراد المجتمع، وبناء مجتمع الفضيلة، حتى يتمكن الإنسان من دفع عجلة التقدم الاقتصادي إلى الأمام في دولته؛ ليشار إليها بالبنان في المحافل الدولية، ويُعد الإرهاب أحد أخطر مشكلات القرن الحالي، بل هو من أهم الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر؛ لما يعكسه من آثار سلبية تعيق تقدم الأمم وازدهارها. والإنسان الذي لا يأمن على حياته وحريته وعقله، يعمل في قلق واضطراب دائم، يقوده في النهاية إلى ضعف الإنتاجية وهروب الاستثمارات إلى الخارج، وهذه الآثار بمجموعها تؤدي إلى خلل في آلية المعاملات الاقتصادية، ومن ثم إلى إعاقة التنمية وتدمير البنية

* أستاذ مساعد، قسم المصارف الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

** محاضر غير متفرغ، قسم المصارف الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 14 [2018], Iss. 4, Art. 7

التحتية؛ بسبب العمليات الإرهابية.

أهمية الدراسة.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على أخطر المشكلات التي تعاني منها دول العالم أجمع في الوقت الحاضر، ألا وهي ظاهرة الإرهاب، فقد انتشرت انتشاراً واسعاً سريع الخطى قوي الصدى عميق الأثر، فلا يمر يوم لا يرد فيه اسم الإرهاب إلى مسامعنا، فكان لابد أن يتصدر هذا الموضوع عناوين الصحف والمجلات ووسائل التواصل الاجتماعي؛ ليتمكن أهل الاختصاص من بيان أسبابه والإسهام في تخفيف آثاره، واتضح من خلال الدراسات أن الباعث والمحرك الرئيس للإرهابيين هو المال الذي يعد عصب الاقتصاد، بل الاقتصاد قائم عليه. كما أبرزت هذه الدراسة جانب السبق الإسلامي للوقاية من الإرهاب بمنع ظهور الأسباب الرئيسة المؤدية له، وإبراز أهم الأساليب المخففة للآثار الاقتصادية المترتبة عليه.

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة على ضوء أهميتها إلى ما يأتي:

١- استنباط أسباب الانتشار الواسع للإرهاب.

٢- بيان دور الاقتصاد في تفسير أسباب الإرهاب.

٣- اقتراح أساليب جديدة للحد من توسع الإرهاب.

مشكلة الدراسة.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما علاقة الإرهاب بالاقتصاد؟

٢- ما أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية لظهور الإرهاب؟

٣- ما الآثار الاقتصادية الناتجة عن الإرهاب؟

منهجية الدراسة.

بناء على مشكلة الدراسة وأهميتها، فإن المنهج المتبع للوصول إلى الأهداف المرجوة ما يأتي:

١- المنهج الاستقرائي القائم على تتبع المادة العلمية واستقراء آراء الفقهاء، وأدلتهم ومناقشاتهم.

٢- المنهج التحليلي القائم على عرض الآراء الفقهية وتحليلها، وبيان آراء المجتهدين، واستخلاص النتائج.

الدراسات السابقة.

تعد هذه الدراسة لبنة جديدة في إكمال ما بناه العلماء المتقدمون والمتأخرون في دراسة موضوع الإرهاب وآثاره الاقتصادية، خاصة ما يتعلق منها باقتصاد الأردن، وقد كانت هناك دراسات متعددة وكثيرة في هذا الموضوع، من أبرزها ما يأتي:

١- حسين حسين شحاته، **الإرهاب وأبعاده الاقتصادية والعلاج الإسلامي**، بحث منشور على الإنترنت، موقع دار المشورة.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss4/7

٢- عثمان أحمد عثمان، **الإرهاب وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر**، المركز المصري لمكافحة الإرهاب، ٢٠١٥م.

٣- أحمد محمد فرحان، **دور الفساد المالي والإداري في تفعيل ظاهرة الإرهاب في المجتمع**، دراسة تحليلية، المؤتمر الإسلامي العالمي لمكافحة الإرهاب، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ٢٠١٥م.

٤- محمد الهواري، **الإرهاب – المفهوم والأسباب وسبل العلاج**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي: موقف الإسلام من الإرهاب، ٢٠٠٤م.

٥- مطيع الله الحربي، **حقيقة الإرهاب المفاهيم والجذور**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي: موقف الإسلام من الإرهاب، ٢٠٠٤م.

٦- حسن بن إدريس عزوزي، **قضايا الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر العالمي: موقف الإسلام من الإرهاب، ٢٠٠٤م.

وقد ركزت الدراسات السابقة بمجملها على تعريف الإرهاب وبيان موقف الإسلام منه، وأسبابه وسبل علاجه، وتناولت هذه الدراسات بيان آثار الإرهاب الاقتصادية على الدول والأفراد بشكل عام، لذلك ركزت هذه الدراسة على بيان آثار الإرهاب الاقتصادية على الأردن بشكل خاص ومدى انعكاسها وتأثيرها على اقتصاديات المملكة، وتقديم الحلول للقضاء على هذه الظاهرة من جذورها.

خطة الدراسة:

قسّمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب، أسبابه، أهدافه.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب لغة واصطلاحاً وأدلة تحريمه.

المطلب الثاني: علاقة الإرهاب بالاقتصاد. (حالة الأردن أنموذجاً)

المطلب الثالث: أسباب الإرهاب من الناحية الاقتصادية.

المطلب الرابع: أهداف الإرهاب من الناحية الاقتصادية.

المطلب الخامس: آليات معالجة الإرهاب من منظور اقتصادي إسلامي.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للإرهاب من منظور إسلامي.

المطلب الأول: خسائر الإرهاب الاقتصادية.

المطلب الثاني: المسؤولية تجاه إزالة الآثار الاقتصادية للإرهاب.

المبحث الثالث: أثر الإرهاب على التنمية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية.

المطلب الأول: أثر الإرهاب على الاستثمار والتمويل.

المطلب الثاني: أثر الإرهاب على البطالة.

المطلب الثالث: أثر الإرهاب على التضخم.

المطلب الرابع: أثر الإرهاب على الميزانية العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف.

المطلب الخامس: أثر الإرهاب على الأسواق المالية وإفلاس الشركات وشركات التأمين.

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 14 [2018], Iss. 4, Art. 7

الخاتمة، وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:
مفهوم الإرهاب، أسبابه وأهدافه.

إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره لذلك كان لا بد من بيان مفهوم الإرهاب، وأهم أسبابه وأهدافه من الناحية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب لغة واصطلاحا وأدلة تحريمه.

الفرع الأول: الإرهاب في اللغة.

تشتق كلمة "إرهاب" من الفعل المزيد (أرهب)؛ ويقال: أرهب فلانا أي: خوَّفه وفزَّعه[١].

والإرهابيون: "وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب؛ لتحقيق أهدافهم السياسية[٢]. والإرهابي: "من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية[٣]. والإرهاب هو: "رعب تحدثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب، والإرهابي هو: "مَنْ يلجأ إلى الإرهاب بالقتل، أو إلقاء المتفجرات، أو التخريب، لإقامة سلطة أو تقويض أخرى"[٤]. وتجدر الإشارة إلى أن المعجمات العربية القديمة قد خلت من كلمتي "الإرهاب و"الإرهابي"؛ لأنهما من الكلمات حديثة الاستعمال، ولم تعرفهما الأزمنة القديمة[٥].

الفرع الثاني: الإرهاب في الاصطلاح.

"كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[٦].

وبنظرة عامة لهذا التعريف، نجد أن الإرهاب ليس له دين أو وطن أو جنسية معينة فهو يصيب الجميع بلا رحمة، ولا توجد حدود جغرافية له، فمسرح عملياته يشمل كل أجزاء الكرة الأرضية بلا استثناء. كما أنه لا يوجد شكل معين لجرائم الإرهاب، وإجمالاً الإرهاب يشمل كل ما يعتدى فيه على الأشخاص والأموال والبلدان. ولا شك أن التقدم العلمي والتقني الذي يشهده العالم اليوم أدى إلى زيادة خطورة جرائم الإرهاب وتعقيدها سواء من حيث تسهيل الاتصال بين العناصر الإرهابية وتنسيق عملياتها، أو من حيث المساعدة على ابتكار مواد وأساليب إجرامية متقدمة، أو زيادة مرتكبي تلك الجرائم مما أدى إلى ازدياد الإرهاب على جميع المستويات وأصبح من أهم الأخطار التي تواجه المجتمع الدولي[٧]. وبتحليل عام لتعريف الإرهاب وفقاً للاتفاقية العامة لمكافحة الإرهاب، يتضح لنا أن الإرهاب هو: (العمل الإجرامي الذي يتم عن طريق الرعب أو العنف أو الفزع الشديد بقصد تحقيق هدف معين سواء تم هذا العمل الإرهابي داخل إقليم دولة معينة أو خارجها وسواء مس هذا العمل الإجرامي وسائل النقل أو الأشخاص أو الأموال أو جميعها معاً في وقت واحد)[٨].

ولكن المميز الرئيس للعمل الإرهابي هو الفزع والرعب واستخدام العنف أو التهديد، ولا يعد إرهاباً الكفاح المسلح

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss4/7

للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي؛ من أجل تحرير أرضها المحتلة والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

تعريف الإرهاب من وجهة نظر المجمع الفقهي:

هو: "العدوان الذي يقوم به فرد أو جماعة أو دولة ضد الإنسان "النفس – الدين – المال – العرض – العقل" ويكون ذلك بالتخويف والأذى والتعذيب والقتل بغير حق وأحد صوره الحرابة وإخافة السبيل وأي وجه من أوجه العنف"[٩]. ويؤخذ على هذا التعريف أنه لم يذكر الإرهاب الالكتروني الذي يمارس بحق الشركات والمؤسسات والأفراد، كما لم يشمل إرهاب الحيوانات أيضاً، وقد حثنا ديننا الحنيف على الإحسان إليهم، فالإرهاب كما يكون بحق الإنسان يكون أيضا بحق الحيوان والنبات والبنية التحتية وكل ما سخره الله تعالى لخدمة الإنسان، قال تعالى: **﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾**[الأعراف: ٨٥].

<u>الفرع الثالث: أدلة تحريم الإرهاب.</u>

وصفت الشريعة السمحاء الذي يشهر السلاح لإخافة الناس وترويعهم (بالمحارب) و(المفسد في الأرض)، وعدّت هذا العمل حرباً على الله ورسوله وجزاؤه ما جاء في القرآن الكريم: **﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾**[المائدة: ٣٣].

كماّ أكدت السنة المطهرة هذا الأساس وحرمت الإرهاب والاعتداء على النفس أشكال الأعمال التخريبية كافة، ومن ذلك ما يأتي:

١- عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يحل دم امرئٍ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة"[١٠]. وهذا الحديث يدل على عِظَم حرمة دم المسلم وأنه لا يجوز قتله إلا لأحد الأسباب الثلاثة المذكورة في الحديث، ولا يتم تطبيق الحكم إلا من قبل الدولة وبإشراف هيئة القضاء.

٢- عن أبي بكر ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم، فلا ترجعن بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"[١١]، ففي هذا الحديث تغليظ تحريم الدماء والأموال والأعراض والتحذير من الاعتداء عليها. ومما شرع للمحافظة على المال تحريم السرقة وعقوبتها قطع يد السارق، وضمان المال إذا ما تم إتلافه عن طريق الخطأ؛ لأن الخطأ والعمد في أموال الناس سواء.

المطلب الثاني: علاقة الإرهاب بالاقتصاد (حالة الأردن أنموذجا).

من المعلوم يقيناً أن الأمن والاستقرار من أهم مقومات التنمية الاقتصادية، والرخاء الاقتصادي يدور مع الأمن وجوداً وعدماً، فمتى وجد الأمن وجد الرخاء الاقتصادي، ومتى انعدم وحل محله الإرهاب انعدم الرخاء الاقتصادي، فالإرهاب عدو للاقتصاد والتنمية وهو متغير مثبط للاقتصاد، وهناك تلازم متصل بين الأمن والرغد والخوف والجوع فلا يتحقق للإنسان وللمجتمع طيب الحياة في غياب أي منهما، والإرهاب بصوره وأساليبه كافة هو اعتداء على الحاجات الأصلية للإنسان،

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 14 [2018], Iss. 4, Art. 7

وعلى مرتكزات التنمية الاقتصادية[١٢]، وبناء على دراسات أجراها البنك المركزي الأردني منذ عام ٢٠١١م إلى عام ٢٠١٦م لوحظ فيها تذبذب وضع الأردن اقتصادياً؛ بسبب اقتراب تصنيف الأردن من الدول الأكثر خطورة حول العالم، ففي عام ٢٠١١م احتل الأردن المرتبة ٨٦ عالمياً بين الدول الأكثر خطورة في العالم، وهي مرتبة جيدة نوعاً ما؛ لبعدها عن المركز الأول، أما في عام ٢٠١٣م فقد اقتربت الأردن من الدول الأكثر خطورة لتحتل المرتبة ٧٠، أما في عام ٢٠١٤م وهي من أفضل الأعوام احتل الأردن المرتبة ٨٥ عالمياً مما انعكس إيجاباً على اقتصاد الأردن، أما في عام ٢٠١٦م وهو الأسوأ في تاريخ الأردن فقد احتلت المرتبة ٥٨ عالميا، فكلما اقترب الرقم من ١ كان ذلك مؤشراً خطيرا على خرق النظام الأمني في الأردن مما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي في الأردن، وقد احتلت العراق المرتبة الأولى بعدد العمليات الإرهابية على مستوى العالم، أما المركز الثاني فقد ذهب إلى أفغانستان التي تعاني من خروقات أمنية عديدة أدت إلى زيادة نشاط الإرهاب فيها[١٣].

المطلب الثالث: أسباب الإرهاب من الناحية الاقتصادية.

يعد الاقتصاد بتقلباته وما يلحقه من تغيرات مؤثرة في المجتمعات الفقيرة من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم، وتبشر العولمة التي تجتاح العالم في الأعوام المقبلة بمزيد من الأزمات الاقتصادية لدول العالم الثالث التي تعاني من تدهور الوضع الاقتصادي، مما يزيد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ويتوقع بعض المفكرين والمحللين الاجتماعيين زيادة المكانة والأهمية والنفوذ لرجال المال والتجارة، وبالمقابل انحسار نفوذ ودور أهل السياسة، وسيكون الإرهاب النتيجة الحتمية المقابلة للمتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيرا عن سخط المجتمعات والفئات المطحونة، ويتوقع أن يستغل الإرهابيون التقدم العلمي والتقني في الأعوام القادمة؛ لتحويل الأموال والأفكار والتعليمات بين مواقعهم، من أقصى الأرض إلى أدناها، بواسطة الأنظمة المصرفية العالمية وشبكات الإنترنت[١٤]. ويأتي هذا في خضم انتشار المصالح الشخصية وفرض سيطرة التجارة والمال وغياب القيم والأخلاق التي تحكم المجتمعات، ويعد المال من العوامل الرئيسة في خلق الاستقرار النفسي لدى الإنسان فكلما كان دخل الفرد مضطرباً كان رضاه واستقراره غير ثابت، بل قد يتحول هذا الاضطراب وعدم الرضا إلى كراهية تقوده إلى نقمة على المجتمع. وهذا الحال من الإحباط يولد شعوراً سلبياً تجاه المجتمع، ومن آثاره عدم انتمائه لوطنه ونبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية، ولهذا يتكون لديه شعورٌ بالانتقام، وقد يستثمر هذا الشعور بعض المغرضين والمثبطين فيزينون له قدرتهم على تحسين وضعه الاقتصادي، دون النظر إلى عواقب ذلك وما يترتب عليها من مفاسد وأضرار[١٥]، ويمكن حصر بعض الأسباب والعوامل الاقتصادية الناشئة عن تنامي ظاهرة الإرهاب على صعيدين داخلي وخارجي على النحو الآتي:

- عوامل داخلية: تكمن في بعض المشاكل الرئيسية التي يفرزها المجتمع ومنها:

أ- التخلف: والناتج بصورة رئيسية عن السياسات الاقتصادية غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة، بحيث تتكون فجوة تتسع تدريجا بين الفقراء والأغنياء، والمتعلمين وغير المتعلمين، وذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وفئات اقتصادية مهمشة، باختصار بين من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية بأي صورة كانت حتى وإن أدى ذلك إلى إفقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع، وبين من لا يملك ومن هو مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة أو التخلص من واقع الحياة خاصة بين فئات الشباب. وهذا هو الحال في الأردن، فنلاحظ أن الفجوة بين الأغنياء

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss4/7

والفقراء تزداد يوماً بعد يوم ويزداد معها الحقد والكره لطبقة الأغنياء، يرافقها سخط وعدم رضا عن المجتمع مع إحساسهم بالظلم والاضطهاد ما يهدد بسهولة انجرافهم وانخراطهم ضمن هذه الفئات الضالة التي تشكل خطراً على أمن وسلامة البلاد والعباد على حد سواء(١٦).

ب- البطالة: استكمالا لما تقدم أعلاه، مع ملاحظة أن فصل هذه العوامل عن بعضها بعضاً هو لأغراض الدراسة الأكاديمية في حين أنها في الواقع مترابطة ومتداخلة، فالبطالة وانتشارها بصورة واسعة لدى فئة الشباب خاصة فإنها تولد شعورا بالعجز واليأس من ناحية، وشعورهم بالإحباط من ناحية أخرى إلى جانب شعور هؤلاء الشباب المرتبط بواقع الحياة المرير بأنهم ليس لديهم ما يغيرونه أو يحافظون عليه للاستمرار في الحياة، هذا الواقع مترابط مع جهات أو جماعات مستعدة لتقديم أموال كبيرة لقاء أعمال صغيرة يستشعر معها الشباب أنهم يقومون بعمل ما، وإن كان ذا طابع عنيف أو دموي ولكنه بالنسبة إليهم عمل هادف يستحق الجهد المبذول فيه، فالشاب الذي لا يجد فرصة عمل يكون هدفا سهلا لمختلف الاتجاهات المتطرفة دينيا أو سياسيا أو عصابات النصب والاحتيال والسطو المسلح، كما أنهم يغرونه بمبالغ طائلة لا يجرؤ معها على التفكير في طبيعة هذا العمل إن كان سيعود عليه بالنفع أم بالضرر(١٧).

ج- سوء توزيع الثروة والموارد اللازمة للتنمية وتوفير الحاجات الأساسية للناس على نحو غير متوازن، بمعنى أن وجود خلل في العدالة الاجتماعية يفرز قدرا متعاظما من الظلم والتضجر الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان، وهنا الحرمان النسبي ليس بالضرورة ناتجا من الفقر؛ وذلك أن الأفراد القائمين بالإرهاب قد يكونون أغنياء بذاتهم ولكن انطلاقا من إحساسهم بالتهميش والدونية من قبل الدولة، خلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئات أخرى وردود فعل متطرفة مصحوبة بعمل إرهابي تخريبي مما يؤثر سلبا على البلاد والعباد(١٨).

د- عمليات الفساد الإداري الحكومي: التي تبدأ من التضخم والكساد الاقتصادي إلى حالات الكسب غير المشروع في الصفقات التي تتم بشكل غير قانوني مع رجال الدولة، أو الدخول في صفقات غير قانونية؛ لتمرير العشرات من أنواع البضائع الفاسدة بجهود أشخاص ذوي نفوذ في الدولة، وظاهرة الرشوة وعدم محاسبة سارقي المال العام من الموظفين مهما كانت مرتباتهم الثقافية، ووزنهم الاجتماعي، والقبلي، وغياب السؤال الأهم في النظام الاقتصادي (من أين لك هذا؟)، حيث غالبا ما يظهر الغنى المفاجئ على العامل، أو الشاب، أو حتى الفتاة دون أن يُسأل أو تسأل من أين لك هذا؟) مثل هذه الممارسات تولد لدى الشباب أو الناس المحرومين سلوكا عدوانيا عنيفا من الكبت سرعان ما ينفجر بعمل عدواني منظم أو غير منظم يستهدف الأشخاص أو المؤسسات أو الدولة ذاتها؛ مما يؤدي إلى تدهور البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة(١٩).

هـ- ارتفاع مستوى الضريبة بما لا يتناسب مع دخل الفرد، وقلة الفرص المتاحة وضعف الوازع الديني، يدفع الفرد إلى البحث عن البدائل المادية وإن كانت مخالفة للشريعة الإسلامية وعلى أساس ما تقدم، يمكن صياغة معادلة تفسر بأن: الجهل + الفقر + القمع والكبت والإقصاء والتهميش + غياب العدالة = الإرهاب. وهذه المعادلة لا تنفي أو تلغي دور العوامل الخارجية المسببة لظاهرة الإرهاب، بل يمكن أن تساعد على تغذيتها وبالشكل الذي يقودها إلى حرب أو صراع اجتماعي مستمر(٢٠).

و- زيادة عدد اللاجئين السوريين في الأردن؛ مما أدى إلى إرهاق الميزانية العامة للدولة وحمّلها فوق طاقتها، وسأقوم بشرح هذه النقطة بشيء من الاستفاضة؛ لما لها من تأثير مباشر على الاقتصاد الأردني بشكل خاص(٢١).

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 14 [2018], Iss. 4, Art. 7

تأثر الأردن بشكل واضح وكبير اقتصادياً واجتماعياً؛ نتيجة الزخم الهائل والكبير من اللجوء السوري، ففي دراسة تم إعدادها من قبل فريق من الباحثين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الوطني، قدَر الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين ٢٠١١-٢٠١٢م بنحو (٥٩٠.١٠٠.٠٠٠) مليون دينار أردني وتشكل نحو (٣%) من الناتج الإجمالي للمملكة[٢٢].

وبين د. جواد العناني رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عرضه لنتائج الدراسة بأن الكلف الإجمالية تتوزع على مستويين: الأول هو القطاعات، والثاني المستوى الكلي للاقتصاد وانعكاس ذلك على المديونية والمستوردات، إضافة إلى تأثير تواجدهم على سوق العمل.

وأن عدد النازحين السوريين حوالي (٢٢٠) ألف سوري تركز (٢٠)% منهم في المخيمات المعتمدة، في حين أن هناك ما يقرب من ٨٠% منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة، إذ إن هذا الأمر شكل ضغطا ديموغرافيا مفاجئا أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبته ٣% من عدد السكان. وتبلغ كلفة استضافة اللاجئ الواحد تصل حوالي (٢٥٠٠) دينار سنوياً وأن تكلفة اللاجئين خلال العام ٢٠١٢م بلغت (٤٤٩.٩٠٢) مليون دينار، وتقدر الكلفة خلال العام ٢٠١١م بحوالي (١٤٠.٢٨) مليون دينار[٢٣].

وقد أدى زيادة عدد اللاجئين في الأردن إلى ارتفاع نسبة الإيجارات إلى ٧.٧% وليس ٢.٧% كما كان قبل قدوم اللاجئين إلى الأردن فقد حظر قانون العمل الأردني على اللاجئين السوريين العمل في الأسواق الأردنية، ما جعلهم يبحثون عن فرص عمل في سوق العمل غير الرسمية بشكل أساسي، وكان لهذه الزيادة في الأنشطة غير الرسمية نتائج سلبية على الاقتصاد الأردني، منها ارتفاع نسبة البطالة واستبدال العمالة الأردنية بالعمالة السورية؛ وذلك لانخفاض معدل رواتبهم وزيادة ساعات العمل مع حاجتهم الماسة للنقد، وذلك وفق دراسة أعدها المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، وكل ذلك أثر بشكل سلبي على فئة الشباب التي أصبح لها من ينافسها في سوق العمل الأردني على الرغم من قلة فرص العمل، فبسبب عدم قدرتهم على العمل وعدم قدرتهم على تأمين أدنى سبل العيش، كل ذلك أدى إلى نقمتهم على الواقع المعاش وسهّل انجرافهم في الجماعات الإرهابية التي استغلت ضعفهم وعوزهم وقلة حيلتهم، وأغرتهم بالمال الذي يعد عصب الحياة، ما أدى إلى زيادة عدد الأعمال الإرهابية في الأردن[٢٤].

- لعوامل الخارجية: ترتبط البيئة الخارجية وصلتها بظاهرة (الإرهاب) أساسا ببعدي السياسات والقوى الخارجية التي تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر ضغوطا على دولة ما لإرغامها لاتباع نهج أو سياسة ما، مما يولد حالة من العدائية والصراع لدى طبقات واسعة يمكن أن تستغل في تأجيج الصراعات الداخلية والخارجية إن بحث ودراسة العوامل الخارجية المسببة لظاهرة الإرهاب لا تقل أهمية عن العوامل الداخلية كونها تؤشر مخرجات فعل الإرهاب ومحصلتها (واحدة) هي إشاعة روح الخوف والتهديد في جماعة معينة بقصد تحقيق أهداف معينة قد تكون سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية ...[٢٥].

وبالنظر لتعدد المداخل التي يمكن من خلالها معرفة وتشخيص ظاهرة الإرهاب اقتصاديا على المستوى الخارجي، يمكن الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٢م كانت قد شكلت لجنة متخصصة؛ لدراسة الدوافع والأسباب التي تقف وراء شيوع ظاهرة الإرهاب اقتصاديا، واجتماعيا وسياسيا، وكان تشخيصها للأسباب الاقتصادية والاجتماعية كما يأتي[٢٦]:

أ- استمرار وجـود نظام اقتصادي دولي جائر يمكن أن يقود إلى خلق حالة من الغضب والعداء المستمر بين مختلف شعوب العالم.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss4/7

ب- الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية الوطنية والذي يمكن أن ينتج بفعل ظاهرة التبعية.

ج- تدمير ما لدى بعض البلدان من سكان وأحياء ووسائط نقل وهياكل اقتصادية.

د- الظلم والاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

هـ- الفقر والجوع والشقاء وخيبة الأمل أو الإحباط.

و- تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وهيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي.

هذه العوامل مجتمعة[٢٧] تشكل محور أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب عالمياً، ومن الطبيعي بحث وتفحص عوامل أخرى تقف وراء هذه الظاهرة. أبرزها حالات التنافس والصراع الذي تشهده الساحة السياسية الدولية، فقد أكدت الأحداث أن التطور اللامتكافئ بين الدول المتقدمة، والدول التي تسعى إلى النمو وما تمثله ظاهرة التبعية المتسمة بسيطرة الدول المتقدمة، وانتشار الأنماط والأساليب المتعددة للجريمة المنظمة، والتي تعد نتيجة تمرد على الواقع المعاش باتساع تلك الهوة بين عالم الشمال المتطور والجنوب الساعي إلى التطور، أدت إلى بروز أساليب متعددة؛ لارتكاب أعمال إرهابية تعبر عن حالة الرفض للتبعية وللاستعمار والاستغلال على المستوى الدولي[٢٨].

يضاف إلى تلك العوامل الخارجية المتمثلة بسياسات الدول المتقدمة، السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وبالذات صندوق النقد والبنك الدوليين عبر برامجهما المتمثلة بالإصلاح الاقتصادي، والتكييف الهيكلي المشروطة باتباع سياسات معينة من قبل البلدان المطبقة لتلك البرامج؛ إذ إن تطبيق هذه البلدان لتلك البرامج قد أدى إلى سوء توزيع الدخل وتدهور القدرة الشرائية واتساع رقعة الفقر والتهميش، هذا فضلا عن تجلي انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في النمو الكبير الذي حدث في أرقام البطالة، إلى جانب تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين خريجي المعاهد والجامعات التي تولد معها ارتفاع في معدلات الجريمة والإرهاب في تلك الدول؛ لأنه كلما زادت فترة بطالة الفرد زادت احتمالات انجرافه؛ بسبب تردي أحواله النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

مما تقدم، يمكن القول: إن المتغيرات الدولية والتحديات الجديدة التي يشكلها (النظام الدولي الجديد) مع العالم الخارجي والمتمثلة بزوال القطب السوفيتي وتربع الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي، قد أضافت بعداً جديداً في تنامي ظاهرة الإرهاب عالمياً.

وقد قرر سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ قاعدة اقتصادية عظيمة إن طبقت لقل عدد الذين ينخرطون في الجماعات الإرهابية، فقد وقف عمر بن الخطاب ﷺ يودع أحد نوابه على بعض أقاليم الدولة فقال له: (ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟ قال: أقطع يده. قال عمر ﷺ: وإذاً فإن جاءني منهم جائع أو عاطل، فسوف يقطع عمر يدك. إن الله استخلفنا على عباده، لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفِّر لهم حرفتهم. فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها. يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمست في المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية[٢٩].

المطلب الرابع: أهداف الإرهاب من الناحية الاقتصادية.

تشير معظم الدراسات في مجال الإرهاب على تحديد نوعين من الأهداف، هما[٣٠]:

١- الأهداف المباشرة، وهي التي تعلنها المنظمة الإرهابية أثناء تنفيذ العملية الإرهابية، وتتمثل في:

أ. الحصول على الأموال؛ لتمويل نشاط المنظمة، وتجنيد أفراد جدد للعمل فيها.

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 14 [2018], Iss. 4, Art. 7

ب. إطلاق سراح المعتقلين من السجون، –سواء– كانوا سياسيين، أو أفراد المنظمة الذين ألقي القبض عليهم في عمليات سابقة.

ج. اغتيال الخصوم بعمليات مكشوفة، أو مستترة.

د. تأمين خروج الأفراد القائمين بتنفيذ العملية الإرهابية بعد الانتهاء من التنفيذ؛ وذلك لتحقيق آخر المراحل التي تؤدي إلى نجاح العملية الإرهابية.

هـ. عملية الدعاية اللازمة لإبراز دور المنظمة الإرهابية والتعريف بها.

٢– الأهداف غير المباشرة، وهي الأهداف التي لا تعلنها المنظمات الإرهابية، ولكنها تسعى إلى تحقيقها. ويمكن أن تكون أهميتها للمنظمة أكبر، وأهم من الأهداف المباشرة. وتتمثل في الآتي:

أ. إضعاف سلطة الحكومة، أو إظهارها بالعجز؛ نظرًا لعدم نجاح الحكومة في الكشف عن العملية قبل تنفيذها، وعدم القدرة على مجابهة الموقف الناجم عن العملية الإرهابية.

ب. الحصول على اعتراف رسمي من الدولة بوجود المنظمة، أو الحصول على اعتراف دولي بوجودها؛ نتيجة لإعلان بيانات تفرض المنظمة الإرهابية إعلانها، وإذاعتها.

ج. إجبار الدولة على الإتيان بأعمال موجهة ضد المواطنين، بما يؤدي إلى فقدان الثقة في الحكومة؛ نظرًا لعدم قدرتها على تحقيق الأمان، ومواجهة المنظمة الإرهابية، والقضاء عليها.

د. خلق متعاطفين مع المنظمة الإرهابية من رعايا الدولة.

هـ. ضرب السياحة، واقتصاديات الدول، والأمن فيها، ويمتد إلى مرتكزات القوة، وعواملها لدى الدول التي تمنحها الشرعية، كالدين، والاقتصاد، والأمن(٣١).

وهذه الأهداف بمجموعها تدل على أن الهدف الرئيس لمعظم العمليات الإرهابية هو ضرب اقتصاد البلاد، وزعزعة أمنها، وإضعاف سلطتها، وتكبيدها خسائر مالية كبيرة، بالإضافة إلى فرض سيطرتهم وهيمنتهم على البلاد والعباد.

المطلب الخامس: آليات معالجة الإرهاب من منظور اقتصادي إسلامي.

غرس النبي ﷺ احترام حقوق الآخرين وعدم إهدار الحقوق الإنسانية في نفوس جميع العباد؛ وذلك لئلا ينحرفوا في طلب الحقوق بالعنف والإرهاب، كما جعل سياسة الدولة الإسلامية وشعارها نبذ كل أشكال العنف والإرهاب للناس، وكان ﷺ يحصر الطاقات ويوجهها الوجهة الصحية؛ لتعبئة فراغ أصحابها، وليعطيهم المكانة اللائقة التي يستحقونها، مما كان له أكبر الأثر في القضاء على الإرهاب الذي يقود إليه الفراغ، والشهوة، وحب المال، والتفكير السلبي، واستغلال أعداء الإسلام، والناظر في أحكام الشريعة الإسلامية يجد فيها الحلول اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة، ومن هذه الحلول:

١– إعادة توزيع الدخل والثروة وما يترتب عليه من عدالة توزيعية يسهم في منع وقوع الإرهاب من خلال تخفيفه من حدة التفاوت الطبقي وما يفرزه من شعور بالإحباط قد يقود لسلوك الإرهاب، كما يسهم في معالجة ما يترتب على التفاوت الطبقي من تخلف وبطالة(٣٢).

٢– التكافل الاجتماعي الذي يحث على التواد والتراحم والتعاون، وإيجاد مجتمع متماسك متكافل يحمل أفراده بعضهم بعضا، ويعين القادر فيهم الضعيف؛ ليعيش الفرد في كفالة الجماعة، وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد، مما يسهم في وجود

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss4/7 10

مجتمع الفضيلة[٣٣].

٣- الإدارة الفاعلة لاقتصاد الدولة، وذلك بمراعاة الاعتدال في الإنفاق وتجنب الإسراف والتبذير، ومراعاة سلم الأولويات الإسلامية في الإنفاق على الضروريات والابتعاد عن الإنفاق على الكماليات، والتركيز على النفقات الجارية وتنمية الموارد الذاتية ومراقبة الأسواق؛ تجنبا لوقوع الاضطرابات في الأسعار وتجنب اللجوء للاقتراض[٣٤].

وفي نهاية هذا المطلب، أختم بما قاله النبي محمد ﷺ: إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة[٣٥].

المبحث الثاني:
البعد الاقتصادي للإرهاب من منظور إسلامي.

ومهما تعددت الرؤى والمفاهيم حول مدلول الإرهاب، فهو من المنظور الإسلامي: اعتداء غير مشروع على الحاجات الأصلية للإنسان والتي أمر الشارع الحكيم بحفظها، وله آثار سلبية عديدة، ومن بين هذه الآثار الاعتداء على الإنسان، الذى هو مناط التنمية، كما أنه اعتداء على المال الذى هو قوام الحياة والتنمية، وإضافة إلى ما سبق فإنه اعتداء على البنية الأساسية التي هي من مقومات التنمية، كما أنه اعتداء على القواعد والمبادئ والأحكام والأسس التي تحكم وتضبط المعاملات وتحقق التنمية الشاملة للمجتمع، وتأسيساً على ذلك فإن الإرهاب يسبب خسائر اقتصادية تصيب الفرد والأسرة والمجتمع والدولة بالإضافة إلى الخسائر المعنوية.

المطلب الأول: خسائر الإرهاب الاقتصادية.

للإرهاب خسائر شتى ومن أبرز تلك الخسائر والتي هي مناط هذه الدراسة: الخسائر الاقتصادية، والتي تتمثل بصفة أساسية في الآتي[٣٦]:

- الخسائر المالية الناجمة من تدمير الأبنية، والسيارات، والفنادق، والمحلات، والمتاجر؛ بسبب العمليات الإرهابية وتكلفة إعادة إعمارها.
- نقص في الموارد السياحية؛ بسبب هروب السياح الناجم من العمليات الإرهابية، وتعد السياحة في معظم الأحيان مورداً رئيسياً للعملات الأجنبية التي تحتاج إليها الدولة في تمويل التنمية، فكم من الأموال السياحية تُفقد بسبب الإرهاب؟
- ارتفاع تكلفة الأمن؛ بسبب النفير العام لأجهزة الدولة المعنية كافة به والتي كان يمكن توجيهها إلى التنمية ولرفع مستوى دخول الأفراد.
- الخسائر المالية في المرافق الرئيسية التي أصيبت؛ بسبب أحداث الإرهاب من طرق ومياه وكهرباء وتكلفة إعادة إعمارها أو إنشائها من جديد.
- تكلفة علاج المصابين؛ بسبب العمليات الإرهابية في المستشفيات وغيرها، والتي كان من الممكن توجيهها إلى تحسين الخدمات الطبية والى تنمية موارد الدولة.

ويُضاف إلى ما سبق، الخسائر في الأنفس التي تعد أغلى وأعظم خلق الله والتي كرمها الله، وحرم الاعتداء عليها، وكذلك تكلفة الأذى النفسي والمعنوي في قلوب الناس، وهذا كله لا يمكن ترجمته إلى مال ولا يمكن تعويضه بأي حال.

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 14 [2018], Iss. 4, Art. 7

كما أدى سوء الأوضاع الأمنية في سوريا والعراق إلى إغلاق الأسواق المالية فيهما، مما أثر السلب على الأسواق المالية الأردنية وعلى حجم الإنفاق الحكومي، وأغلق أبواب التجارة البرية مع هذه البلدان، مما اضطر التجار إلى إيجاد أسواق بديلة؛ لتلبية احتياجات السوق المحلي، ما أدى إلى ارتفاع التكلفة على التجار والمستهلكين على حد سواء، وتلك نتيجة حتمية للركود الاقتصادي في البلاد، ما أدى إلى زيادة الأعباء على المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي إلى سخطهم وغضبهم على الحكومة والسياسات الدولية.

المطلب الثاني: المسؤولية تجاه إزالة الآثار الاقتصادية للإرهاب.

يجب تحويل العواطف والآلام النفسية والتعبير عن الإدانة الشديدة للإرهاب إلى أفعال وأعمال جادة صادقة ومخلصة للوطن حتى يمكن التصدي بحق للإرهاب بعزيمة قوية، وبتضحية عزيزة، وبجهاد؛ حتى ننتصر عليه، ونزيل آثاره المختلفة ومنها الاقتصادية السابق بيانها، وهذه ليست مسؤولية الحكومة فقط، بل مسؤولية كل مواطن عنده ولاء وانتماء لبلده[٣٧]، فقد قال الرسول ﷺ: "كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته"[٣٨].

ثم إن الانحرافات الناشئة عن الفساد المالي والإداري في المجتمع تسهم في الكثير من مظاهر الكبت والإحساس بالظلم والقهر لدى الطبقات الضعيفة، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى التيارات المتطرفة، وفئة الشباب هي أكثر فئة معرضة للوقوع في شرك هذا الفكر المنحرف، مما يرتب علينا مزيداً من الاهتمام بهم واستيعابهم وتربيتهم التربية الصحيحة وملء أوقات فراغهم.

المبحث الثالث:
أثر الإرهاب على التنمية الاقتصادية.

الإرهاب أخطر مشكلات القرن الحالي وله آثار سلبية في سبيل تقدم الأمم، والإرهاب ظاهرة عالمية، أهدافها السياسية الدمار والخراب وتدمير الاقتصاد، والإرهاب له آثار داهمة على التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على السياحة وزيادة البطالة، فالإرهاب له تأثيرات على ميزان المدفوعات وعلى التمويل والاستثمار، ونرى أن من أهم أسباب التخلف الاقتصادي في الدول النامية يعود للاضطرابات السياسية والاجتماعية وانتشار الإرهاب.

وهو عدو للتنمية وخطر الإرهاب في ضرب الاقتصاد الوطني، فهو يحاول زرع الفوضى وعدم الاستقرار من خلال ضرب السياحة وإيقاف عجلة التنمية، فهو يؤثر على[٣٩]:

١- البطالة، والتضخم، والتمويل، والاستثمار، والأسواق المالية، وإفلاس الشركات، وقطاع التأمين، وقطاع السياحة، وميزان المدفوعات، وسعر الصرف.

٢- يحول موارد الدولة لمحاربة الإرهاب؛ حتى يتحقق الأمن والاستقرار، فيؤثر على مشروعات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين؛ لعدم توافر المبالغ اللازمة في الميزانية لصرف مبالغ كبيرة على مكافحة الإرهـاب، وتوافر الحماية اللازمة للمؤسسات والمواطنين، فنظرية الاقتصاد الحديثة لا تغفل عنصر الاستقـرار السياسي والاقتصادي.

٣- يؤثر الإرهاب على إقامة المشروعات فتحجم الشركات الكبرى عن الاستثمار في الدول التي فيها إرهاب؛ خوفاً على أموالها[٤٠]. فالإرهاب يوفر بيئة طاردة للاستثمارات، إلا أنه يفرغ الخطط والسياسات الاقتصادية والتنموية من مضمونها،

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss4/7 12

وتتعرض لتأثيرات على التنمية الاقتصادية المتمثلة في تأثيره على الآتي:

المطلب الأول: أثر الإرهاب على الاستثمار والتمويل.

فالإرهاب يؤدي لتراجع المناخ الاستثماري، وعدم جذب الاستثمار والتمويل اللازم للتنمية الاقتصادية، ويفقد الاقتصاد الوطني رؤوس الأموال المحلية الأجنبية، فرأس المال يفر من أي مكان لا يوفر الأمن والأمان، وينتج عن ذلك خسائر بشرية واجتماعية ونفسية نتيجة الحوادث الإرهابية الإجرامية، ويؤدي الإرهاب إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستثمار وزيادة الإنفاق على الأمن على حساب قطاعات تنموية أخرى، وضعف الاستمارات الاجنبية(٤١).

المطلب الثاني: أثر الإرهاب على البطالة.

يؤدي الإرهاب إلى زيادة معدل البطالة؛ نظراً لضعف الاستثمارات وضعف التنمية الاقتصادية، مما يؤدي لانخفاض الإنفاق نتيجة قلة الطلب وتباطؤ الاقتصاد الذي يؤدي للركود؛ نظرا لأن توقف التنمية وهروب رؤوس الأموال يؤدي لتسريح العمالة، وعدم وجود فرص عمل جديدة، وهذا ما يهدف له الإرهاب وهو إحباط المجتمع وتعطيل حركة التنمية الاقتصادية بزيادة البطالة، مما أدى لزيادة معدلات البطالة لأعلى مستوياتها(٤٢).

المطلب الثالث: أثر الإرهاب على التضخم.

الإرهاب يؤثر سلبا في زيادة التضخم؛ نتيجة قلة الطلب، فزيادة الإنفاق يؤدي لارتفاع الأسعار ويحفز الاستثمار، وقلة الإنفاق يؤدي لآثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع؛ لأن في حالة الإرهاب الطلب يتضاءل ويظهر الركود في الأسواق وكساد المنتجات نتيجة تراجع الاستثمار، ونتج عن ذلك زيادة معدل التضخم في مصر، والمؤتمر الاقتصادي له أهمية كبيرة في ظل معدل النمو الاقتصادي في السنوات ٢٠١٣م وتجاوز الماضية وقدره ٢%، وزاد معدل الفقر ٢٦% في الفترة بين ٢٠١٢م عجز الميزانية ١٠% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١١م وسجل ١٥.٨% في ٢٠١٣/٢٠١٤م مما أدى لارتفاع مستوى التضخم(٤٣).

المطلب الرابع: أثر الإرهاب على الميزانية العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف.

الإرهاب يؤثر على التضخم الذي بدوره يؤثر في الميزانية العامة؛ نتيجة قلة فرض النمو الاقتصادي وتمويل العجز في الميزانية، مما يؤدي إلى خلل في ميزان المدفوعات، ويؤدي ذلك إلى التأثير على سعر الصرف، كما أن الميزانية تتأثر نتيجة محاولة توفير الأموال اللازمة لمكافحة الإرهاب. وتجاوز عجز الميزانية ١٠% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١١م، وبلغ الدين العام ٩٠.٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في منتصف ٢٠١٤(٤٤).

المطلب الخامس: أثر الإرهاب على الأسواق المالية وإفلاس الشركات وشركات التأمين.

الأسواق المالية تتمتع بأهمية اقتصادية؛ نظرا لدورها في تنقل رؤوس الأموال والتحكم في السندات والأسهم، والإرهاب يؤدي لقلق المستثمرين من الآثار السلبية، مما يؤدي لتأثر معظم الأسواق المالية العالمية، ومن ثم تأثر أسهم شركات التأمين وإفلاس الشركات، فقد تنهار شركات مثل ما حدث في فترة ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فقد أفلست ٦٠ ألف شركة وتم تسريح ما

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 14 [2018], Iss. 4, Art. 7

لا يقل عن ١٤٠ ألف أمريكي، وذلك كان يمثل تهديدا خطيرا لمؤسسات الرعاية الصحية وشركات التأمين، وأدى إفلاس تلك الشركات إلى تراجع أسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية وزيادة البطالة، لذلك تلجأ البنوك المركزية الآن إلى زيادة احتياطها من الذهب؛ للحفاظ على استقرار الأسواق المالية من خلال اتباع سياسة نقدية مرنة(٤٥).

الخاتمة.

وتتضمن أهم النتائج، وهي كالآتي:

١- إن فئة الشباب هي أكثر فئة معرضة للوقوع في شرك هذا الفكر المنحرف، مما يحتم علينا أن نوليهم اهتماماً كبيراً وأن لا ندعهم ضحية للفكر المنحرف، وذلك بملء وقت فراغهم وتربيتهم التربية الصحيحة.

٢- يعد الفقر وضيق ذات اليد والبطالة من أهم الأسباب التي تدفع الشباب إلى الالتحاق بالجماعات الإرهابية.

٣- يعاني الأردن اقتصاديا جراء العمليات الإرهابية، أهمها هروب أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الاستثمارات لدول أخرى أكثر أمانا.

٤- تستهدف العمليات الإرهابية عادة المنشآت الأساسية والمهمة في البلاد، مما يؤدي إلى تدمير البنية التحية، ويكبد الدولة خسائر مالية ضخمة؛ لإعادة إعمارها تفوق في الغالب مخزون الدولة.

أما عن أهم التوصيات، فهي كالآتي:

١- ضرورة الإيعاز للجهات المعنية بتحقيق العدل، وتكافؤ الفرص، ورد المظالم، والاهتمام بفئة الشباب.

٢- العمل على إنشاء مشروعات تركز على فئة الشباب وتملأ فراغهم، وتسهم في حل مشكلة البطالة.

٣- ضرورة الاهتمام بالأبحاث العلمية التي تسهم في تقديم حلول عملية؛ للتخلص من ظاهرة الإرهاب بالكلية.

الهوامش.

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، م١، ص٤٣٦-٤٣٩. وينظر: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، بيروت، مؤسسة الرسالة، (ط٢)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، باب الباء فصل الراء، ص١١٨.

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، القاهرة، مجمع اللغة العربية، (ط٢)، ١٩٧٢م، ج١، ص٣٧٦.

(٣) الهنائي، علي بن الحسن، **المنجد في اللغة**، تحقيق: أحمد مختار عمر، بيروت، دار المشرق، (ط٢٩)، ١٩٨٦م، ص٢٨٢.

(٤) مسعود، جبران، **الرائد**، بيروت، دار العلم للملايين، (ط١)، ١٩٦٧م، ص٨٨.

(٥) عز الدين، أحمد جلال، **الإرهاب والعنف السياسي: كتاب الحرية**، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، رجب ١٤٠٦هـ/ مارس ١٩٨٦، العدد١٠، ص٢٠.

(٦) تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي صدرت بالقاهرة عام ١٩٩٨م،http://faculty.ksu.edu.sa/74394/Documents.pdf.

(٧) الزهراني، صالح بن فارس، "الإرهاب والسبيل إلى هزيمته"، **مجلة الأمن**، وزارة الداخلية، العدد الثامن والخمسون، ذو الحجة ١٤٢٤هـ، ص٣٤.

(٨) مصيلحي، محمد الحسيني، **الإرهاب: مظاهره وأشكاله وفقاً للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، مقال منشور في جريدة الحوار

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss4/7

اليوم، ٢٠١١/٧/١٩م.

(٩) أبا الخيل، سليمان بن عبدالله بن حمود، **موقف المملكة العربية السعودية من الإرهاب**، ص٤٤٨-٤٤٩. المجمع الفقهي في مكة المكرمة يوم ١٤٢٢/١٠/٢٦هـ.

(١٠) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، باب ما يباح به دم المسلم، بيروت، دار الجيل، حديث رقم ٤٤٦٨، ج٥، ص١٠٦.

(١١) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح**، حسب ترقيم فتح الباري، القاهرة، دار الشعب، (ط١)، حديث رقم ١٧٤١، ج٢، ص٢١٦، ١٩٨٧م.

(١٢) الكيلاني، رشيد صالح، **الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي**، بحث مقدم لمؤتمر الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت، الأردن، ٣-٤-٢٠١٢م، ص٤.

(١٣) دراسة أجراها البنك المركزي الأردني. منشور على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي www.cbj.gov.jo.

(١٤) السدلان، صالح بن غانم، **أسباب الإرهاب والعنف والتطرف**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، ٢٠٠٤م، ص٥-٦.

(١٥) الحسين، أسماء بنت عبدالعزيز، **أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، ٢٠٠٤م، ص١٠-١١.

(١٦) شحاته، حسين حسين، **الإرهاب وأبعاده الاقتصادية والعلاج الإسلامي**، بحث منشور على الإنترنت، دار المشورة، ص٩، www.darelmashora.com/download.ashx?docid=2031.

(١٧) البركات، ياسر خالد، **الإرهاب في المنظور الاقتصادي التداعيات والحلول**، مقال منشور على الإنترنت، http://annabaa.org/nbahome/nba78/006.htm.

(١٨) **المرجع السابق**.

(١٩) محمد، هيثم عبدالسلام، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١)، ٢٠٠٥م، ص٨٧-٨٩.

(٢٠) محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، ص٨١. وينظر: بن بيه، عبدالله بن الشيخ محفوظ، **الإرهاب التشخيص والحلول**، الرياض، مكتبة العبيكان، (ط١)، ٢٠٠٧م، ص٦٩. وينظر: البركات، **الإرهاب في المنظور الاقتصادي التداعيات والحلول**، مقال منشور على الإنترنت.

(٢١) أثر الصراع السوري على الاقتصاد الأردني بالأرقام، مقال منشور على الإنترنت http://maqar.com/?id=68739 تاريخ الاستفادة من الموقع، ١-٤-٢٠١٧م.

(٢٢) المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة عام ٢٠١١م- ٢٠١٢م. https://www.aabu.edu.jo/Confreance/doc/doc1.doc.

(٢٣) سميران، محمد عي ومفلح علي، **اللجوء السوري وأثره على الأردن**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون في جامعة آل البيت حول (الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات) يومي الثلاثاء والأربعاء ١٩-٢٠/ شعبان ١٤٣٥هـ الموافق ١٧-١٨ /٦/ ٢٠١٤م، ص٤.

(٢٤) دراسة أثر تدفق اللاجئين الأردنيين على سوق العمل الأردني، منشور على الإنترنت، ص٥٩. http://www.hpcpromise.org.jo/?q=ar/node/11495

(٢٥) أيوب، سمير إبراهيم، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٠م، ص٦٦-٧٠. وينظر: زكي، رمزي، **أزمة القروض الدولية**، دار المستقبل العربي، (ط١)، ١٩٧٨م، ص١٨٧-١٩١.

(٢٦) حمادي، عبدالرحيم، **الإرهاب أسبابه وطرق مكافحته**، مقال منشور في الفجر نيور، بتاريخ ٣-١٠-٢٠٠٩م، http: //www.turess.com/alfajrnews/20623، تاريخ الاستفادة من الموقع ١٧-٤-٢٠١٧.

(٢٧) عبدالرحمن، أسعد، **الإرهاب: الأسباب والتداعيات**، مقال منشور في جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ٨-٣-٢٠١٥م، http: //alrai.com/article/702049.html تاريخ الاستفادة من الموقع ١٩-٤-٢٠١٧م.

(٢٨) حرب، علي، **الإرهاب وصناعه**، بيروت، الدار العربية للعلوم، (ط١)، ٢٠١٥م، ص١٠٣.

(٢٩) ابن أبي شيبة العبسي، عبدالله بن محمد بن إبراهيم، **المصنف**، تحقيق: حمد بن عبدالله الجمعة و محمد بن إبراهيم اللحيدان، بيروت، دار الرشد، ٢٠٠٤م، ج٩، ص٣٧٨.

(30) http: //www.al-jazirah.com/2013/20130817/ar4.htm.

(٣١) مصيلحي، محمد الحسيني، **الإرهاب مظاهره وأشكاله**، تلخيص جاسم العيسى، ٢٠٠٦م، منشور على الموقع http://www.al-jazirah.com/2013/20130817/ar4.htm تاريخ الاستفادة من الموقع ١٠-٤-٢٠١٧م.

(٣٢) السبهاني، عبدالجبار، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، ص٢٠١-٢٠٣. وينظر: السبهاني، **عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام**، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٤، ٢٠٠١م، ص٢٢٧.

(٣٣) السبهاني، عبدالجبار، **شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الإسلام دراسة تقديرية**، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، مج٢٣، ع١، ٢٠١٠م، ص٥-١٠.

(٣٤) أبو الفتوح، نجاح عبدالعليم، **الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية**، إربد، عالم الكتب الحديث، (ط١)، ٢٠١١م، ص٤٢٩-٤٣٧.

(٣٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب بدء الوحي، حديث رقم ٣٩، ج١، ص١٦.

(٣٦) عامر، عادل، **الإرهاب وآثاره الاقتصادية**، مقال منشور في جريدة دنيا الوطن بتاريخ ١٢-١٢-٢٠١٦م، https://pulpit. alwatanvoice.com/content/print/423705.html

(٣٧) شحاته، حسين حسين، **الإرهاب وأبعاده الاقتصادية والعلاج الإسلامي**، ص٣-٥.

(٣٨) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب بدء الوحي، حديث رقم٨٩٣، ج٢، ص٦.

(٣٩) شحاته، حسين حسين، **الإرهاب وأبعاده الاقتصادية والعلاج الإسلامي**، ص٣-٥.

(٤٠) عثمان، عثمان أحمد، **الإرهاب وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر**، المركز المصري لمكافحة الإرهاب، ص١٠-١٣.

(٤١) يوناس، جافيد، وساندلر، تود، **تكلفة الإرهاب**، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٥م، ص٢٦-٢٨، منشور على الإنترنت www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/06/pdf/bandyopa.pdf

(٤٢) **المرجع السابق**.

(٤٣) **المرجع السابق**.

(٤٤) عثمان، عثمان أحمد، **الإرهاب وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر**، المركز المصري لمكافحة الإرهاب، ص١٠-١٣.

(٤٥) يوناس، وساندلر، **تكلفة الإرهاب**، ص٢٦-٢٨.